

ملامح التّجديد في التّأليف الأصولي من خلال كتاب «تغيير التنقيح»

لشمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت:940هـ)

Features of renewal in fundamentalist authorship through the book “Taghyir El Tankih”

Shams Al-Din Ahmed bin Suleiman Ibn Kamal Pasha (m940h)

محمد لامين زيان خوجة*

جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، مخبر الشريعة - خروبة، (الجزائر)

ml.zianekhodja@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/14 تاريخ القبول: 2022/02/11 تاريخ النشر: 2022/09/30

ملخص:

لقد حاول ابن كمال باشا في كتابه «تغيير التنقيح» أن ينحو منحى التّجديد في التّأليف الأصولي، حيث لم يسر فيه على طريقة الشّروح المعهودة التي تقوم على مجرد توضيح عبارة المصنّف وتبيين الغامض منها والتّمثيل لها أحياناً لاسيما في زمن الجمود الفكري الذي كثرت فيه الشّروحات والحواشي على الكتب وتكرار المعلومات من غير أثر يظهر فيه نوع تجديد وتحديث، وتهدف هذه الدّراسة إلى إبراز ملامح ومعالم التّجديد في التّأليف الأصولي الذي حاول ابن كمال باشا الوصول إليه، وذلك بعد طرح بعض الإشكالات، وهي: ما هو المنهج والمنحى التجديدي الذي سلكه ابن كمال باشا في كتابه «تغيير التنقيح»؟ وما هي سمات ومظاهر هذا التّجديد في التّأليف الأصولي عنده؟

الكلمات المفتاحية: تغيير؛ التنقيح؛ ابن كمال؛ التّجديد؛ التّأليف.

* المؤلف المرسل

Abstract:

Ibn Kamal Pasha tried in his book “Taghyir El Tankih” to take the path of renewal in fundamentalist authorship, as he did not follow the usual method of explanations that are based on merely clarifying the phrase “The Workbook” and clarifying the ambiguous ones and representing them sometimes, especially in a time of intellectual stagnation in which commentaries and footnotes abounded. On books and the repetition of information without a trace in which a type of renewal and modernization appears, and this study aims to highlight the features and landmarks of renewal in the fundamentalist composition that Ibn Kamal Pasha tried to reach, after posing some problems, namely: What is the approach and the innovative approach that Ibn Kamal Pasha took In his book " Taghyir El Tankih " ?

Keywords: Taghyir; El Tankih; Ibn Kamal; renewal; authorship.

1. مقدمة:

لقد أوعب علماء المسلمين –رحمهم الله تعالى- مسائل علم أصول الفقه وغيره من علوم الشريعة تحريراً وتصنيفاً، وجمعاً وتأليفاً، بين مختصرات ومطولات، ومتون وشروح وحواشٍ، حتى تركوا لمن بعدهم تراثاً عظيماً تُفاخرُ به أمةُ الإسلام سائر الأمم. وقد مُنيت هذه الثروة العظيمة المُعجبة بنكبات وكوارث كادت أن تُفني أكثرها لولا عناية الله تعالى، ومع أنّ كثيراً منها قد فُقد بين إغراق وإحراق، وتلفٍ وضِياع، إلا أنّ ما بقي يُعدُّ تراثاً ضخماً مُبهجاً، بحيثُ لو أفنى العلماء والباحثون جلّ أعمارهم وصفوة أوقاتهم لاستخراج دفائنه، وإظهار نفائسه؛ لما كان ذلك كثيراً، بل هو بذلك جدير، ويتأكد هذا الأمر في هذا الزمان الذي تتعرّض فيه أمتنا –فرّج الله كربها- لمحاولات طمس معالم حضارتها العريقة.

وإنّ من العلماء الذين ضربوا في هذا التراث بأسهم وافرة: الإمام، العلامة، المحقق، ذا الفنون، مفتي الثقلين وشيخ الإسلام في زمانه بالبلاد العثمانية، أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدّين الروميّ الحنفيّ، المتوفّي سنة أربعين وتسع مئة من الهجرة –رحمه الله تعالى-، صاحب المؤلفات الكثيرة المتنوعة، فقلماً يوجد فنٌّ وليس له مصنّف فيه.

وقد كانت تصانيف العلامة ابن كمال باشا -في زمانه وإلى يومنا- مقبولة بين النّاس، فكان له فيها تقرير حسنٌ مُلخّص، وتحريراً مقبولاً جداً؛ لإيجازه مع وضوح دلالته على المراد، وله مع ذلك أدبٌ تامٌّ، وعقلٌ وافرٌ –رحمةُ الله عليه-.

وإنّ من أجل مصنفاته الكبيرة كتاب «تغيير التّنقيح»، الذي غيّر فيه وصحّح وهذّب فيه ونقّح متن «التّنقيح» لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي المتوفى سنة (747هـ)، ثمّ شرحه وبينه ووضّحه، وهو كتاب نفيسٌ غزيرُ الفوائد، كثير العوائد، وفيه تحريرات بديعة، وتدقيقات نفيسة؛ لا غنى لطالب العلم عنها.

وقد ظهر لي أثناء دراستي لجزء من هذا الكتاب وتحقيقه أنّ مؤلّفه حاول أن ينحو منحى التّجديد الأصولي، حيث لم يسر فيه على طريقة الشّروح المعهودة التي تقوم على مجرد توضيح عبارة المصنّف وتبيين الغامض منها والتّمثيل لها أحياناً؛ لاسيما في زمن الجمود الفكري الذي كُثرت فيه الشّروحات والحواشي على الكتب وتكرار المعلومات من غير أثر يظهر فيه نوع تجديد وتحديث، وإنّما هذا الكتاب هو تحقيق وتنجيح وتمحيص يقوم على تدقيق الألفاظ وفحص العبارات، يتّضح ذلك في تعقّبه لصاحب المتن في الكثير من المواطن، وتغيير بعض العبارات والألفاظ ليستقيم الكتاب، ولذلك سمّاه ب «تغيير التّنقيح»، ثم شرحه وانتقده وردّ عليه في مواطن كثيرة.

ولأجل هذا الأمر كتبت هذا المقال الذي حاولت فيه التعريف بهذا الكتاب وبيان قيمته، وإبراز معالم التّجديد الأصولي عند مؤلّفه، وسمّيته ب: ملاحم التّجديد في التّأليف الأصولي من خلال كتاب «تغيير التّنقيح» لشمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت:940هـ).

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أمور ومزايا عدّة تبيّن أسباب اختيار الموضوع والحاجة إليه، ومن أبرزها:
أولاً: قيمة كتاب «تغيير التّنقيح» وأهمّيته العلمية، يتجلّى ذلك في كونه جمع أكثر من كتاب وفكر أكثر من عالم، كما يتضح ذلك في هذه النّقاط:

1_ أنّ هذا الكتاب هو شرح لمختصر أصوليّ يُعدُّ من أهمّ المختصرات التي جمعت زبدة علم أصول الفقه على مستوى المذاهب عموماً والمذهب الحنفي خصوصاً، وهو كتاب «التّنقيح» لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي، الذي جمع مادّته من ثلاثة كتب عريقة في هذا الفنّ، وأصحابها على مذاهب مختلفة في الفقه، وبذلك يكون هذا الشّرح تبعاً لمتن «التّنقيح» قد جمع بين هذه الكتب الثلاث المشهورة في أصول الفقه على اختلاف مشارب أصحابها، وجمع فيه أيضاً زبدة فكر أكثر من عالم، كما سيأتي مزيد بيان لذلك في مطلب التعريف بهذا الكتاب.

2_ أن هذا الشرح ليس كالشروح المعهودة التي تقوم على مجرد توضيح عبارة المصنّف وتبيين الغامض منها والتمثيل لها أحياناً، وإنما هو تحقيق وتنقيح وتمحيص يقوم على تدقيق الألفاظ وفحص العبارات، يتّضح ذلك في تعقّبه لصاحب المتن في الكثير من المواطن، وتغيير بعض العبارات والألفاظ ليستقيم الكتاب، ولذلك سمّاه بـ «تغيير التنقيح»، ثم شرحه وانتقده وردّ عليه في مواطن كثيرة.

3_ أن هذا الكتاب قد اشتمل على تحريرات نفيسة، وبحوث عميقة، وتنبهات لطيفة، فيها جدّة وحدائث، نبعت من جهيد بحاث، تمتعت شخصيته بدكاء خارق، وعبقرية فدّة، تشهد له اختياراته ومناقشاته، وترجيحاته وتصحيحاته، ونقوده وردوده.

4_ أن هذا الكتاب يُعدُّ من المصادر المهمة التي نقلت عن علماء الحنفية وحفظت لنا آراءهم الفقهية والأصولية، ويُعدُّ مرجعاً متميّزاً بين المراجع بين المراجع الأصولية الهامة؛ لما أودعه فيه مؤلفه من الفوائد والدّرر التي خرجت عن دائرة الشرح التقليدي إلى إظهار شخصية الشّارح ودقّة العلمية وتعقباته النّافعة.

ثانياً: مكانة المؤلف ومنزلته العلمية، حيث اشتهر ابن كمال باشا بمكانة علمية عالية، ومنزلة رفيعة، حتّى صار من أكابر علماء عصره، بل أصبح المفتي العامّ وشيخ الإسلام في آخر حياته، يتّضح هذا في موروثه العلمي الواسع، وثناء العلماء عليه، ويظهر في منهجه وطريقته المتميّزة في الشرح.

الدّراسات السّابقة:

بعد البحث عن الكتب والرّسائل التي كُتبت في هذا الموضوع لم أجد عنواناً مطابقاً لهذا الموضوع ولا أيّ مقال أو رسالة مشابهة له، وإن كانت قد كُتبت رسائل وأبحاث عدّة عن شخصية ابن كمال باشا، مثل آرائه الاعتقادية.

إشكالية الدّراسة:

من المتقرّر علمياً أنّه ما من باحث في العلوم الشّرعية وغيرها إلّا ومنطلقه مبنيٌّ على استشكالات يطرحها عند الشّروع في بحثه، وهذا الموضوع -محلّ الدّراسة- لا يخرج عن هذا النّطاق، ويُمكن إجمال هذه الإشكالات فيما يلي:

_ ما المنهج والمنحى التجديدي الذي سلكه ابن كمال باشا في كتابه «تغيير التنقيح»؟

_ ما سمات ومظاهر التجديد التّأليف الأصولي عند ابن كمال باشا في كتابه «تغيير

التنقيح»؟

_ هل منهج ابن كمال باشا في الشّرح يوافق الشّروح التّقليدية للكتب، أم له طريقة خاصّة تميّز بها عن غيره؟

_ ما موقف العلماء من هذا المنهج الذي سلكه ابن كمال باشا رحمه الله؟

_ من هو ابن كمال باشا؟ وما هي جهوده العلمية والفكرية؟

أهداف الدّراسة:

تهدف هذه الدّراسة إلى الإجابة عن الأسئلة المتقدّمة وإبراز مقاصد مهمّة، وهي:

أولاً: التعريف بالمنهج التّجديدي الذي سلكه ابن كمال باشا رحمه الله.

ثانياً: إبراز مظاهر وسمات المنهج التّجديدي الذي حاول ابن كمال باشا أن يسلكه من خلال التّغييرات والإصلاحات التي أحدثها على العديد من الكتب.

ثالثاً: بيان طريقة شرح ابن كمال باشا لكتاب «التنقيح».

رابعاً: بيان موقف العلماء من المنهج الذي سلكه ابن كمال باشا.

خامساً: التعريف بشخصية هذا العلم وإبراز شيء من مكانته العلمية، وجهوده الفكرية.

منهج البحث:

سلكت في تحرير هذا البحث المنهج الاستقرائي وذلك من خلال تتبع جزئيات المسائل للوصول إلى كليّاتها، والمنهج الوصفي في وصف منهج ابن كمال باشا في كتابه «تغيير التنقيح».

خطّة البحث: احتوى البحث على مقدّمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، وذلك كما يلي:

المقدّمة: وقد اشتملت على التعريف بالبحث، وأسباب اختياره، والدّراسات السّابقة له، وإشكاليته، وأهدافه، ومنهجه، وخطّته.

التمهيد: في التعريف بابن كمال باشا، وكتابته «تغيير التنقيح».

المبحث الأوّل: مفهوم المنهج التّجديدي في التّأليف الأصوليّ،

المبحث الثّاني: مظاهر المنهج التّجديدي عند ابن كمال باشا، وموقف العلماء منه.

الخاتمة: وفيها أهمّ النتائج التي توصل إليها الباحث والتّوصيات التي يقترحها.

تمهيد: التعريف بابن كمال باشا، وبكتابه «تغيير التنقيح».

أولاً: التعريف بابن كمال باشا:

اسمه ولقبه:

هو أحمد بن سليمان بن كمال الرومي، الملقب بشمس الدين، الشَّهير بـ ابن كمال باشا⁽¹⁾.

مولده:

وُلد ابن كمال باشا في سنة (873هـ) بمدينة طوقات⁽²⁾ من نواحي سيواس⁽³⁾.

شيوخه:

أخذ العلم عن أكابر علماء زمنه، منهم: المولى سنان باشا (ت 891هـ)، والمولى لطف الله التوقاتي (ت 900هـ)، ومصطفى مصلح الدين القسطلاني (ت 901هـ)، وابن خطيب زاده (ت 901هـ)، وابن معرّف زاده، وغيرهم.

تلاميذه:

أخذ عنه العلم الكثير من التلاميذ، ومن بينهم: محيي الدين محمد باشا الجمالي (ت 941هـ)، وسعدي جلي أفندي (ت 945هـ)، وهداية الله بن بار علي التبريزي (ت 949هـ)، ومحيي الدين محمد بك (ت 950هـ)، وغيرهم كثير.

⁽¹⁾ انظر: طاشكبري زاده، أحمد بن مصطفى بن خليل (ت 968هـ)، «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» دار الكتاب العربي- بيروت (ص 226)، اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد العلي للكنوي الهندي «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» دار الكتاب الإسلامي- القاهرة- (ص 21)، التميمي، تقي الدين بن عبد القادر الدّاري الغزي (ت 1005هـ)، «الطبقات السّنية في تراجم الحنفية» دار الرفاعي - الرياض (1/ 335)، الغزي، نجم الدين بن محمد (ت 1061هـ)، «الكواكب السّائرة بأعيان المئة العاشرة» دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان (2/ 108)، ابن العماد، عبد العلي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري (ت 1089هـ) «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» دار ابن كثير - دمشق- بيروت (10/ 335)، الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس (ت 1396هـ)، «الأعلام» دار العلم للملايين - بيروت، (133/1)، كحالة، عمر بن رضا بن محمد الدمشقي (ت 1408هـ)، «معجم المؤلفين» مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي- بيروت (1/ 238).

⁽²⁾ ويُقال لها (تُوقات) بالفتح ثمّ السّكون، وقال الحموي في وصفها: «بلدة في أرض الرّوم بين قونيا وسيواس، ذات قلعة حصينة وأبنية مكينة، بينها وبين سيواس يومان»، الحموي، شهاب الدين ياقوت الرومي (ت 626هـ) «معجم البلدان» دار صادر، (2/ 59). وأما الآن فهي مدينة تركية على شرق أماسيا (شمال شرق تركيا).

⁽³⁾ انظر: كحالة، نفس المصدر، نفس الصفحة.

المناصب التي تولّاها:

لقد تولّى ابن كمال باشا العديد من المناصب وتنقلّ بينها، ومن بينها: تولّى التدريس في العديد من المدارس العثمانية من سنة (911هـ) إلى سنة (926هـ)، وتولّى القضاء من سنة (922هـ) إلى سنة (925هـ)، وتولّى منصب الإدارة سنة (922هـ) حيثُ أسند إليه الإشراف على تنظيم الأمور بمصر، كما أسند إليه الإشراف على تنظيم الأمور الملكية بمدينة قونية سنة (924هـ)، وتولّى منصب إفتاء فصار مفتي الخلافة العثمانية سنة (932هـ) إلى غاية وفاته. وفاته: توفي يوم الخميس الثاني من شهر شوال المنتظم في سلك شهر أربعين وتسعمائة الموافق ل: 1534 م⁽¹⁾، بعد طلوع الشّمس في مدينة قسطنطينية⁽²⁾.

آثاره العلمية:

صنّف الكثير من الكتب والرّسائل في شتى العلوم والفنون، وقلّمًا يوجد فنٌّ إلاّ وله مصنّف أو أكثر، ومن مؤلّفاته:

_ «تجريد التجريد» وهو متن في علم الكلام مع شرحه.

_ «تفسير القرآن العزيز»: وصل فيه إلى سورة الصّافات ولم يُتمّه.

_ شرح مصابيح السنّة في الحديث للإمام البغوي (ت 516هـ).

_ «الإصلاح والإيضاح»: وهو متن في الفقه الحنفي مع شرحه.

_ «تغيير التنقيح»: في أصول الفقه.

_ «تغيير المفتاح» للسّكاكي (ت 626هـ) وشرحه.

وله العديد من الرّسائل والمؤلّفات.

⁽¹⁾ انظر: ابن العماد، نفس المصدر (10/ 336)، لطاشكبري زاده (ص 227)، الزركلي، نفس المصدر (الصفحة نفسها)، التميمي، نفس

المصدر (الصفحة نفسها)، الغزي، نفس المصدر (2/ 109).

⁽²⁾ انظر: اللكنوي، نفس المصدر (ص 22).

ثانياً: التعريف بكتاب «تغيير التنقيح» لابن كمال باشا:

هذا الكتاب هو شرح لمختصر أصولي يُعدُّ من أهمّ المختصرات التي جمعت زبدة علم أصول الفقه على مستوى المذاهب عموماً والمذهب الحنفي خصوصاً، وهو كتاب «التنقيح» لصدر الشريعة⁽¹⁾، الذي جمع مادته من ثلاثة كتب عريقة في هذا الفنّ، وأصحابها على مذاهب مختلفة في الفقه، حيث نَقَحَ فيه مؤلفه وهذَّبَ وقسَّم كتاب «أصول البزدوي» الحنفي (ت482)، وأضاف إليه تحقيقات نفيسة وزيادات مهمة من كتب أخرى لعلماء محققين، فأورد فيه زبدة مباحث «المحصول» للرازي الشافعي (ت606هـ)، و«مختصر المنتهى» لابن الحاجب المالكي (ت630هـ)، فيكون بذلك قد جمع بين ثلاثة مذاهب، ثمَّ زاد على ذلك تحقيقات وتدقيقات رأى أنَّ الكتب تخلو عنها.

حيث قال في هذا الشأن: «لمَّا رأيت فحول العلماء مكّتبين في كلّ عهد وزمان على مباحثة أصول الفقه للشيخ الإمام مقتدى الأئمة العظام فخر الإسلام علي البزدوي بوّاه الله تعالى دار السّلام، وهو كتاب جليل الشّان، باهر البرهان، مركز كنوز معانيه في صخور عباراته، ومرموز غوامض نكته في دقائق إشاراته، ... أردت تنقيحه وتنظيمه، وحاولت تبين مراده وتفهمه، وعلى قواعد المعقول تأسيسه وتقسيمه، مورداً فيه زبدة «المحصول»، وأصول الإمام المدقق جمال العرب ابن الحاجب، مع تحقيقات بديعة، وتدقيقات غامضة منيعة تخلو الكتب عنها...»⁽²⁾

وقال فيه صاحب «كشف الظنون»: «وهو متن مشهور ذكر فيه أنّه لمَّا كان فحول العلماء مكّتبين على مباحث كتاب فخر الإسلام البزدوي ووجد بعضهم طاعنين على ظواهر ألفاظه أراد تنقيحه، وحاول تبين مراده، وتقسيمه على قواعد المعقول، مورداً فيه زبدة

(1) هو عبيد الله بن مسعود المجبوبي الحنفي، الملقَّب بصدر الشريعة الأصغر، ينتهي إلى أسرة عريقة في العلم. ويتصل نسبه بالصحابي الجليل عبادة بن الصامت ؓ. كان إماماً كبيراً وعالمًا أصوليًا محققًا، توفي في بخارى سنة (747هـ)، ومن مؤلفاته: «التنقيح» في أصول الفقه، وشرحه «التوضيح في حل غوامض التنقيح»، و«النقاية» في الفقه، و«شرح الوقاية»، و«المقدمات الأربعة»، و«تعديل العلوم»، و«الوشاح في المعاني والبيان».

انظر ترجمته في: القرشي، عبد القادر بن محمد بن نصر الله، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» مجلس دائرة المعارف النظامية- حيدر آباد (365/2)، ابن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا (ت879هـ)، «تاج التراجم» دار القلم - دمشق، (ص 203)، الحناني، علي بن أمر الله (ت979هـ)، «طبقات الحنفية»، مركز العلماء للدراسات وتقنية المعلومات (ص 178)، التميمي، نفس المصدر (429/4)، حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني، «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» مكتبة إرسكا- إستانبول (324/2)، اللكنوي، نفس المصدر (ص 109).

(2) صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود، «تنقيح الأصول»، المطبعة المحمودية التجارية (ص4-6).

مباحث كتاب «المحصول» ومباحث ابن الحاجب، مع تحقيقات بديعة، وتدقيقات غامضة متّبعة فلّما توجد في الكتب، سالگًا فييه مسلك الضّبط والإيجاز»⁽¹⁾.

ولقد أفصح ابن كمال باشا عن سبب تأليفه لكتاب «تغيير التنقيح»؛ حيث أرجع ذلك إلى الأهمّية الكبيرة والقيمة العلمية لكتاب «التنقيح» لصدر الشريعة؛ فإنّ هذا الكتاب مع صغر حجمه فإنّه من أهم الكتب الأصولية التي تمكّن الطالب من الإمام يعلم أصول الفقه، فلذلك قال: «فلا يخفى على ذوي البصائر السّلمية، والأذهان المستقيمة، أنّ كتاب «التنقيح» لبدر سماء العرفان صدر الشريعة، وهو للوصول إلى الأصول أقوى الدّريعة، مع صغر حجمه كتاب جليل الشّان، جليّ البرهان، بحرٌ محيط بغير دُرر الحقائق، كنزٌ مغنيٌ أودع فيه نقود الدّقائق، ألفاظه معادن جواهر المطالب الشّريفة، وحروفه أكمّام أزهير النّكات اللّطيفة... فشرحته أثناء اشتغالي بمحاورة الطّلاب، وحلّ كتب آخر غير هذا الكتاب، شرحًا يحتوي على تقرير قواعده، وتحرير معاقده، ويُفصّل أبواب كنوزه، ويُدليلُ صعاب رموزه، ويحلّ ألفاظه ومعانيه، ويُلخّص مقاصده ومبانيه...»⁽²⁾.

كما بيّن وأفصح عن طريقة شرحه لهذا الكتاب حيثُ قال: «شرحًا يحتوي على تقرير قواعده، وتحرير معاقده، ويُفصّل أبواب كنوزه، ويُدليلُ صعاب رموزه، ويحلّ ألفاظه ومعانيه، ويُلخّص مقاصده ومبانيه، فصدعت بصريح الحقّ حيث مجمع فيه الشّارح، وأصلحت مواقع طعن جرح فيه الجارح، وأشرت إلى ما وقع فيه للمصنّف من السّهو والتّساهل، وما عرض له في شرحه من الخطأ للغفلة أو التّغافل، وأودعته فوائد ملتقطة من كتب العلماء الأقدمين، وفرائد مقتبسة من تصانيف الفضلاء المتأخرين، ولطائف أبحاث سمح بها جواد نظري، وغرائب أسرار أبدعها قوّة فكري، من مخدّرات حقائق من بدائع الزمان، وأبكار أفكار لم يمسه إنسٌ قبلي ولا جانّ، مجتنبًا عن التّطويل المملّ والإيجاز المخلّ، مراعيًا شرائط الاقتصاد، متجافيًا عن التّعسّف والعناد، سائلًا من الله الوهاب إلهام الحقّ والصّواب»⁽³⁾.

(1) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني (ت1067هـ)، «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» مكتبة المثنى- بغداد (496/1).

(2) ابن كمال باشا، أحمد بن سليمان الرومي (ت940)، «تغيير التنقيح»، نسخة مخطوطة بالمكتبة السليمانية رقم: 350 [ق2/ج أ].

(3) ابن كمال باشا، المصدر نفسه.

المبحث الأول: مفهوم المنهج التجديدي في التأليف الأصولي، ومعاله عند ابن كمال باشا:
المطلب الأول: مفهوم المنهج التجديدي في التأليف الأصولي:

ليس المقصود هنا بالمنهج التجديدي في تأليف أصول الفقه هو الإتيان بطريقة مغايرة للطرق والمدارس المتقدمة في تدوين هذا العلم كما هو الشأن بالنسبة للطريقة الجامعة بين طريقتي المتكلمين والفقهاء، أو كما هو الشأن بالنسبة لطريقة تخريج الفروع على الأصول، أو كما هو الشأن بالنسبة لطريقة عرض مباحث أصول الفقه من خلال مقاصد الشريعة.

وليس المقصود بالتجديد هنا أيضاً ذلك الاتجاه الذي يدعو إلى تجديده على مستوى المضمون والمنهج معاً، وتجديد الأصول والمبادئ، واستبدال قواعد هذا العلم بقواعد جديدة، على اعتبار أن القواعد الأصولية في نظرهم هي قواعد ظرفية وحرفية ظاهرية، فيتجهون إلى البحث عن قواعد جديدة.

وإنما المقصود بالتجديد هنا هو إعطاء منحنى جديد للتأليف في ذلك الزمان الذي غلب عليه وضع المتون والمختصرات وشرحها ووضع الحواشي لتلك الشروح واتسمت المؤلفات الأصولية بالجمود الفكري والركود العلمي الذي لا جديد فيه، وذلك من خلال الإعادة والنقل لنفس المعلومات والتكرار لما هو مبثوث في الشروح والحواشي والتقليد في الطريقة والأسلوب من غير ترقية ولا تحديث ولا تجديد.

فإذاً المقصود بالتجديد هنا الخروج عن الطريقة المعهودة في وضع الشروح والحواشي والإتيان بطريقة مغايرة تظهر فيها شخصية المؤلف النقدية وتبرز فيها عقليته التجديدية من خلال نقده وتعقيبه على الكتاب المراد شرحه، والاعتراض والاستدراك عليه في استدلالاته، ووضع تغييرات وإصلاحات على ألفاظه وعباراته.

المطلب الثاني: معالم المنهج التجديدي عند ابن كمال باشا.

بالنظر والتأمل لمنهج ابن كمال باشا العامّ سواء في كتاب «تغيير التنقيح» أو غيره من كتبه يمكننا القول بأنه حاول أن ينحو منحنى التجديد بشكل عامّ في شروحه على العديد من الكتب في مختلف العلوم، فالمتتبع لمؤلفاته يشعر بهذا الأمر من أول وهلة، وبدل على ذلك ما يلي:

أولاً: أنّه قد سلك أسلوباً متميّزاً عن غيره، وانتهج منهجاً فريداً في بابه، لم يسبقه إليه أحد من قبله، ويرجع ذلك إلى سعة علمه وكثرة اطلاعه، وعلو كعبه في العلوم، وتمكّنه من مختلف الفنون، إضافة إلى ما حباه الله عزّ وجلّ من قوّة الفكر ودقّة النّظر وبُعد التأمّل، ويتّضح هذا المنهج فيما يلي:

_ أنّه لم يكن كتاب «تغيير التنقيح» لابن كمال باشا كالكتب المعهودة في شرح المتون والمختصرات التي تعتمد في الغالب على شرح المفردات، وتوضيح العبارات، وكشف الغموض، وتفكيك الجمل، وحلّ الرموز، والتّمثيل أحياناً لما يقوله صاحب المتن، وإنّما انتهج المصنّف أسلوباً قد سلكه في العديد من مصنّفاته وشروحه، وهو أسلوب متميّز فريد في بابه، لم يُسبق إليه، بحيث يأتي إلى الكتب المهمّة لمن سبقه، ثمّ يجري عليها تغييرات يرى أنّها جديرة بأن تُضاف إلى ما كُتب على الأصل إصلاحاً له وتقويماً، ويُبقي على ذلك الكتاب عنوانه الأصلي ويُضيف إليها كلمة «تغيير» أو كلمة «إصلاح» في أولها، ويظهر هذا المنهج العامّ من خلال الاطلاع على مؤلّفاته، ومن أمثلة ذلك:

_ أنّه أجرى تغييراً على «السّراجية» في علم الفرائض، وسماه: «تغيير السّراجية»، ثمّ شرحه في «شرح تغيير السّراجية».

_ أنّه أجرى تغييراً على كتاب «المفتاح» للسّكاكي، وسماه: «تغيير المفتاح». يقول حاجي خليفة مبيّناً هذا المنهج في هذا الكتاب: «ثمّ إنّ المولى شمس الدّين أحمد بن سليمان بن كمال باشا غرّر عبارة «المفتاح»، وشرحه ولم يكمله، وسماه: «تغيير المفتاح»⁽¹⁾.

_ أنّه أجرى إصلاحاً على كتاب «الوقاية» لصدر الشّريعة، وسماه: «إصلاح الوقاية» ثمّ شرحه في «إيضاح الإصلاح».

يقول حاجي خليفة مبيّناً هذا المنهج في هذا الكتاب: «أنّ (الوقاية) لما كان كتاباً حاوياً لمنتخب كلّ مزيد، إلّا أنّ فيه نبذاً من مواضع سهو وزلل، وخبط وخلل، أراد تصحيحه وتنقيحه بنوع تغير في أصل التعبير، وتكميله ببعض حذف وإثبات وتبديل»⁽²⁾.

(1) حاجي خليفة، المصدر نفسه (1762/2).

(2) حاجي خليفة، المصدر نفسه (81/1).

وهذا يدلُّ على الأسلوب العامّ الذي كان يسير عليه ويميّزه عن غيره، وهو إحداث تغييرات وحلّ الإشكالات التي كانت تسجّل على أهمّ وأشهر الكتب والمتون التي كانت تتداول بيت أهل العلم في ذلك الزّمان.

ولقد اتّبع العلّامة ابن كمال باشا في هذا الكتاب هذا المنهج أو الأسلوب نفسه، حيثُ أحدث تغييراً كبيراً على كتاب «التنقيح» وشرحه المسمّى بـ«التوضيح» لصدر الشريعة، فناقشه وعارضه، وردّ عليه وتعبّبه في كثير من المواطن، وحرّز وحقّق متن التنقيح وشرحه، فكان يعارضه تارة في عباراته من حيث السّبك والتركيب، ومن حيث التّقديم والتّأخير، ومن حيث إضافة بعض الكلمات أو حذفها، وتارة أخرى في المعاني والاستدلالات التي ساقها صدر الشريعة.

ولقد أوضح ابن كمال باشا هذا المنهج، حيث قال في مقدّمته: «فصدعت بصريح الحقّ حيث مجمع⁽¹⁾ فيه الشّارح، وأصلحت مواقع طعن جرح فيه الجراح، وأشرت إلى ما وقع فيه للمصنّف من السّهو والتّساهل، وما عرض له في شرحه من الخطأ للغفلة أو التّغافل»⁽²⁾.

ولذلك نجده كثيراً ما يشير إلى هذه الإصلاحات والتّغييرات في تعليقاته على هامش الكتاب، كقوله: «هنا تغيير كليّ لما في التنقيح»⁽³⁾، «تغيير لتحرير التنقيح»⁽⁴⁾، «فيه إصلاح لما في التنقيح من الخلل فتأمل»⁽⁵⁾.

ثانياً: لأجل هذا المنهج الذي انتهجه ابن كمال باشا نجده كثير الردود والانتقادات والاعتراضات والاستدراكات والتّعقيبات على من سبقه، كما نجده في تعليقاته كثيراً ما يؤهّم غيره وينسبه إلى الخطأ والغلط، وأحياناً قد يقسو في ألفاظه ويغلّظ في عباراته عند انتقاده لغيره، وقد يكون ذلك العالمُ المنتقَد من العلماء الكبار كصدر الشريعة.

(1) «مجمع» بمعنى خلط ولم يبيّن، والمجمعة: تخليط الكتابة وإفسادها بالقلم، يقالُ مجمع الكتاب إذا لم يبيّن حروفه، ومجمع الخطّ إذا خلطه. انظر: الأزهرى، محمد بن أحمد الهروي (ت370هـ)، «هذيب اللغة»، دار إحياء التراث العربي-بيروت، -باب الجيم والميم- (278/10)، الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى «تاج العروس من جواهر القاموس» -مادة (مجمع)- (201/6).

(2) ابن كمال باشا، المصدر نفسه [ق/2/ب].

(3) انظر مثلاً: ابن كمال باشا، هامش [ق/5/أ].

(4) انظر مثلاً: المصدر نفسه، هامش [ق/23/ب]، [ق/27/أ].

(5) انظر مثلاً: المصدر نفسه، هامش [ق/26/ب].

فنجده يقول عنه: «ومَن وهِم أَنّ المعرّف الحكم المذكور في تعريف الفقه فقد وهم» ثمّ قال في الهامش معلّقاً عليه: «الواهم صاحب التّنقيح»⁽¹⁾.

ويقول عنه أيضاً: «صاحب التّنقيح ارتكب ههنا شططاً وركب غلطاً»⁽²⁾، ويقول عنه أيضاً: «صاحب التوضيح تعرّض ههنا لتقسيم التعريف وتعريف القسمين، وما أفصح إلا عن قلة بضاعته في صناعة التحديد»⁽³⁾.

ويقول عنه أيضاً: «صاحب التّنقيح خبط ههنا ... ثمّ إنّه خلط في الكلام ... وأفصح عن قلة بضاعته...»⁽⁴⁾، وغير ذلك من الألفاظ والعبارات التي نجدها في المتن أحياناً وفي الهامش أكثر.

وهذه الألفاظ وغيرها لا تنطبق قطعاً على صدر الشريعة؛ فمقامه في العلم معروف عند العلماء، وقد ذكرت ذلك في ترجمته.

وقد استعمل ابن كمال باشا هذا الأسلوب نفسه مع صاحب كتاب «الهداية»، فلأجل ذلك انتقد في هذه الطريقة، وقد نقل صاحب «كشف الظنون»: كلام صاحب «ترغيب اللبيب» في بيان عادة ابن كمال باشا في تأليفاته، وانتقده في ذلك نقداً شديداً، حيث قال: «هذا العلامة وإن كان فريد دهره بلا ممانع، وحيد عصره بلا مدافع، لكنّه صرف عنان عزمه عن التّحقيق في أكثر مصتفاتة، وسلك مسلك الجدال والتّغليظ في أشهر مؤلفاته، ولا سيما في شرحه على «الهداية»، فإنّه فيه وصل في الجدال إلى الغاية، بحيث نزل مرتبة الشّراح المكملين منزلة العوامّ من الجهّال المغفّلين، وجعل مرتبة رتبة المشايخ العظام من المصنّفين، بل من المجتهدين كمرتبة الأحاد من المقلّدين»⁽⁵⁾.

وهذا الأسلوب لا يقرُّ عليه ابن كمال باشا رحمه الله في انتقاده على الآخرين من فحول العلماء على إطلاقه، وإن كان مصيباً في بعض انتقاداته.

(1) انظر: المصدر نفسه، [ق/3/أ].

(2) انظر: المصدر نفسه، هامش [ق/53/أ].

(3) انظر: المصدر نفسه، هامش [ق/2/أ].

(4) انظر: المصدر نفسه، هامش [ق/46/ب].

(5) حاجي خليفة، المصدر نفسه (2022/2).

والظاهر أنَّ ابن كمال باشا رحمه الله لم يقصد الإساءة إلى كبار العلماء أو التَّنقِصَ من قدرهم ومرتبهم في العلم، فعالم كابن كمال باشا لا يمكن لأحد أن يظنَّ به هذا الظنَّ، كيف ذلك وقد قال في مقدِّمة كتابه هذا في مدح صدر الشريعة الذي انتقده في مواضع كثيرة: «فلا يخفى على ذوي البصائر السَّلمية، والأذهان المستقيمة، أنَّ كتاب «التَّنقيح» لبدر سماء العرفان صدر الشريعة، وهو للوصول إلى الأصول أقوى الدَّرِعة، مع صغر حجمه كتاب جليل الشَّان، جليُّ البرهان، بحرٌ محيط بِغُررِ دُررِ الحقائق، كنزٌ مغنيٌ أودع فيه نقود الدَّقائِق، ألفاظه معادن جواهر المطالب الشَّرِيفة، وحروفه أكمَام أزهير التُّكات اللطيفة، شعْرٌ:

ففي كلِّ لفظ منه روض من المني وفي كلِّ سطر منه عقد من الدرر»⁽¹⁾.

فيحمل مراد العلامة ابن كمال باشا على ما يُناسب مقامه، والظاهر أنَّه كتب هذا الشَّرح خلال تدريسه لكتابي «التَّنقيح» و«التَّوضيح»، حيث كانت تدور المحاورات والمناقشات مع طلبة العلم، وقد صحَّح بذلك في مقدِّمة كتابه، حيث قال: «فشرحته أثناء اشتغالي بمحاورة الطُّلاب، وحلِّ كتبٍ أُخر غير هذا الكتاب، شرحًا يحتوي على تقرير قواعده، وتحريرو معاقده...»⁽²⁾، فسجَّلت هذه الانتقادات على هذين الكتابين، وهذا لا شكَّ أنَّ فيه فوائد جمة، إذ تكسبه المهارة في التَّحليل والمناقشة، فيكون مراده بذلك:

_ إمَّا أن يُبيِّن لطالب العلم حجم الغلط، فيشدِّد في الانتقاد لكي يكون عبرة لطلبة العلم للتروِّي في إبداء الآراء، فإذا انتقد كبار العلماء في كلامهم فمن باب أولى أن يُحدِّر الطلبة في إبداء الآراء والقول في مسائل العلم من غير تروٍّ وبحثٍ وقبل جمع الأدلَّة على ذلك.

_ وإمَّا أن يكون مراده رحمه الله تعليم الطلبة أيضًا أنَّه ما من أحدٍ إلَّا وكلامه قابل للأخذ والرَّد إلَّا الرسول ﷺ، وهذا الأمر يُكسب الطالب الشجاعة والجرأة في مناقشة الآراء، وعدم التَّسليم لكلِّ ما يُقال، وإيراده للاعتراضات وطرحه للاستشكالات، وتعليمه وجوه البحث والاجتهاد، وإخراجه من دائرة التَّقليد والكساد، مع ما يُصاحب ذلك من تربية للطلبة على احترام أهل العلم وتوقيرهم وإنزالهم منزلتهم التي أعطوها في الشَّرع.

⁽¹⁾ ابن كمال باشا، المصدر نفسه [ق/2ب].

⁽²⁾ المصدر نفسه، نفس الصفحة.

وقد صرّح بذلك صاحب «كشف الظّنون» حيث قال: «والظّاهر أنّ مراد ذلك العلامّة من السلوك في مثل هذا الطّريق، والانحراف عن سبيل التّحقيق، ليس إلّا تعليم دقائق وجوه البحث للطّالب الذّكي، وتفهم طرق إلزام الخصم المعاند الغبي، ولا شكّ أنّ هذه نية لطيفة، وعزيمة شريفة، فالعلامّة بهذه النّية مأجور، وسعيه بتلك العزيمة مشكور»⁽¹⁾.

المبحث الثاني: مظاهر المنهج التجديدي في تغيير متن «التنقيح» وموقف العلماء منه:

المطلب الأوّل: مظاهر المنهج التجديدي في تغيير متن «التنقيح»:

قد مرّ معنا في المبحث السّابق أنّ ابن كمال باشا قد سلك منهجًا جديدًا وأسلوبًا متميزًا في كتابه هذا وفي العديد من كتبه، بحيث يأتي إلى الكُتب المهمّة لمن سبقه، ثمّ يجري عليها تغييرات وتبديلات يرى أنّها جديرة بأن تُضاف إلى ما كُتب على الأصل إصلاحيًا له وتقويماً، كما يُشير إلى هذه التغييرات التي وضعها.

ولم يكتفِ المصنّف في كتابه هذا بالتّغيير على كتاب «التنقيح»، بل تعدّى التّغيير إلى شرحه «التّوضيح لمتن التنقيح» لصدر الشّريعة، كما غيّر على «شرح التلويح على التّوضيح» للفتزاني.

ولقد تنوعت هذه التّغييرات؛ فنجده أحيانًا يُغيّر عبارة المتن تغييرًا كليًا، فيكتفي من المتن بمجرد ترتيب المباحث وتبويبها فقط، وأحيانًا يُغيّر تغييرًا جزئيًا فقط، وذلك بتبديل بعض الكلمات أو بتقديم وتأخير.

ثمّ إنّّه يُشير إلى هذه التّغييرات بعبارات تدلّ عليه، فأحيانًا تكون الإشارة إليها في صلب الكتاب، فيقول مثلاً: «لا كما توهم»، «لم يُصب»، وأحيانًا تكون الإشارة إليها في الهامش، فيقول مثلاً: «هنا تغيير كليّ»، «تغيير لتحرير التنقيح»، وغير ذلك من العبارات، وكثيرًا ما يُبيّن في الهامش وجه الغلط في العبارة التي غيّرّها.

ولا يمكن حصر جميع هذه التّغييرات ولا عدّها، فالكتاب من أوّله إلى آخره ناطق بهذه التّغييرات، ولذلك سأكتفي ببيان أهمّ أوجه هذه التّغييرات، وهي كما يلي:

أولاً: التّغيير الكليّ: وهذا أمثلته كثيرة، وعادة المصنّف أنّه يُشير في الهامش إلى كونه تغييرًا كليًا، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

⁽¹⁾ حاجي خليفة، المصدر نفسه (2022/2).

_ قال في «تغيير التنقيح»: «(والفقه فيما ذكر) من أنّ العام بعد التّخصيص يبقى حجّة فيه شبهة (هو أنّ المخصّص يُشبهه النَّاسخ بصيغته والاستثناء بحكمه لما قلنا، فإن كان مجهولاً يتردّد بين سقوطه في نفسه للشّبه الأوّل وإيجابه الجهالة في العامّ للشّبه الثّاني، فيدخل الشكّ في سقوط العام)، ثمّ أشار في الهامش إلى هذا التغيير، فقال: «هنا تغيير كليّ لما في التّنقيح»⁽¹⁾.

ثانياً: التّغيير بالزيادة.

ويكون ذلك إمّا بزيادة بعض الألفاظ على ما جاء في متن «التّنقيح»، ومثال ذلك:

_ قال في «التّنقيح»: «حكم العامّ: التّوقّف عند البعض حتّى يقوم الدّليل لأنّه مجمل»⁽²⁾، فزاد عليه في «تغيير التّنقيح» حيث قال: «حكم العامّ: التّوقّف عند البعض حتّى يقوم الدّليل للعوم أو الخصوص لأنّه مجمل»⁽³⁾.

وإمّا أن يكون بزيادة بعض المباحث، ومثال ذلك:

_ ما فعله المصنّف من التّفصيل والبيان زيادة على ما قام به در الشّريعة في «باب البيان»، في مسألة تأخير البيان عن وقت الحاجة، حيث عرض الأقوال، وحرّر موضع التّزاع في أنواع البيان، مع أنّ صدر الشّريعة لم يتطرّق إلى هذا التّفصيل.

ب_ ما زاده المصنّف في «فصل الاستثناء»، حيث تكلم عن أقسام الاستثناء وأحكامها بلا مزيد عليه، فقسّم الاستثناء إلى استثناء تحصيل واستثناء تعطيل، ونبّه إلى أنّ الاستثناء يشمل التّوعين، وهذا التّفصيل لم يتعرّض له صدر الشّريعة في كتاب «التّنقيح».

ثالثاً: التّغيير بالحذف.

وذلك إمّا بحذف بعض الألفاظ التي رأى أنّه لا حاجة إليها، ومثال ذلك:

_ قال في «التّنقيح»: «ثمّ باعتبار استعماله فيه، ثمّ باعتبار ظهور المعنى عنه وخفائه ومراتهما، ثمّ في كيفية دلّالته»⁽⁴⁾، وقال في «تغيير التّنقيح»: «ثمّ باعتبار الاستعمال، ثمّ باعتبار ظهور المعنى وخفائه ومراتهما، ثمّ باعتبار الدّلالة»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ابن كمال باشا، المصدر نفسه [ق/5أ].

⁽²⁾ صدر الشّريعة، المصدر نفسه (ص14).

⁽³⁾ ابن كمال باشا، المصدر نفسه [ق/10ب].

⁽⁴⁾ صدر الشّريعة، المصدر نفسه (ص11).

⁽⁵⁾ ابن كمال باشا، المصدر نفسه [ق/8ب].

وإمّا أن بحذف ألفاظ عدّة واستبدالها بلفظ واحد شامل لها:

_ قال في «التوضيح لمّن التنقيح»: «كالعامّ الذي لم يخص عند الشافعي رحمه الله تعالى حتّى يخصّصه خير الواحد والقياس»⁽¹⁾، وقال في «تغيير التنقيح»: «كالعامّ الذي لم يخصّ عند الشافعي حتّى يخصّصه مطلقاً»⁽²⁾.

وإمّا أن يكون التغيير بحذف بعض المواطن لتطويل قام به المصنّف ولا داعي له، أو ليس موضعه كتب الأصول، ومثال ذلك:

_ قال في مسألة التحسين والتّقييح وما يتعلّق بها من مسائل عقدية ونقاشات بين المعتزلة والأشاعرة: «وأمّا الاحتجاج من الطّرفين وما يتعلّق به من القيل والقال فموضعه الكتب الكلامية»⁽³⁾.

رابعاً: التّغيير بالتّبديل.

وذلك بتبديل بعض الألفاظ بألفاظ أكثر دقّة من المذكور في «التنقيح»، وذلك:

إمّا بتغيير بعض الحروف بأخرى، كأن يستبدل حرف العطف (الواو) بحرف (الفاء) أو العكس، أو يزيد واو جمع في مفرد وهو كثير، ومثاله:

_ قوله في «التنقيح»: «على أنّ بعض الطّهر ليس بطهر»⁽⁴⁾، وقال في «تغيير التنقيح»: «وبعض الطّهر ليس بطهر»⁽⁵⁾، وقد بيّن في الهامش وجه هذا التغيير، فقال: «عبارة التّنقيح: على أنّ بعض الطّهر ليس بطهر اه»، ولا وجه لعلاء العلاوة بينهما كما لا يخفى. منه».

وإمّا أن يستبدل كلمة بكلمة أخرى تفيد تعميماً أو خلافه، أو لكونها تناسب المعنى العامّ للجملة التي وقعت فيها هذه الكلمة، أو تكون أدقّ من حيث ورودها في نصّ ما، أو موافقة لأقوال الأصوليين، وهذا النّوع من التغيير كثير جدّاً، ومثال ذلك:

_ قال في «التنقيح»: «الخاصّ من حيث هو خاصّ يوجب الحكم قطعاً»⁽⁶⁾، وقال في «تغيير التنقيح»: «والخاصّ من حيث هو خاصّ يوجب العلم بمدلوله قطعاً»، ثمّ بيّن في الشّرح

(1) صدر الشّريعة، «التوضيح لمّن التنقيح» مطبوع مع «شرح التلويح على التوضيح»، دار الكتب العلمية- بيروت، (79/1).

(2) ابن كمال، المصدر نفسه، [ق/5].

(3) ابن كمال، المصدر نفسه [ق/160].

(4) صدر الشّريعة، «التنقيح في أصول الفقه» (ص13).

(5) ابن كمال، المصدر نفسه (س) [ق/8].

(6) صدر الشّريعة، المصدر نفسه (ص12، 13).

وجه هذا التغيير، فقال: «لم يقل يوجب الحكم؛ لأنَّ الموجب له هو نفس الكلام لا جُزؤه»⁽¹⁾.

وإما أن يكون بتبديل عدّة كلمات بكلمات أخرى أكثر دقّة منها، ومثال ذلك:

_ قال في «التنقيح»: «لما كان القرآن نظماً دالاً على المعنى قسّم اللفظ بالنسبة إلى المعنى أربع تقسيمات»⁽²⁾، وقال في «تغيير التنقيح»: «لما كان دليل الحكم من القرآن والحديث نظماً دالاً على المعنى قسّم الدال بالنسبة إلى المدلول أربع تقسيمات»⁽³⁾.

وإما أن يكون بتغيير بعض الألفاظ والأساليب الركيكة، ومن أمثلة ذلك:

_ قوله: «(وعدم انعقادها به) أي عدم انعقاد الإجارة بلفظ البيع (إذا أضيف إلى المنفعة ليس لعدم صحة المجاز، بل لعدم الصّلاحية في المنفعة المعدومة للإضافة)»، ثم قال في الهامش: «فيه إصلاح لما في تقرير التنقيح من الركاكة»⁽⁴⁾.

خامساً: التغيير بالتقديم والتأخير:

وذلك بتقديم وتأخير بعض المواطن التي تحتاج إلى ذلك، ومثال ذلك:

_ أن صاحب «التنقيح» أدرج باب البيان في ركن السنّة، والمصنّف رحمه الله قدّم هذا البحث كاملاً إلى ركن الكتاب؛ وذلك لأنّ المذكور فيه أيضاً من المباحث المشتركة بين الكتاب والسنّة، والأولى أن يُقدّمه إلى ركن الكتاب كما فعل المصنّف.

سادساً: التغيير من أجل الرد على صدر الشريعة:

والأمثلة على ذلك كثيرة أيضاً، ومن ذلك:

_ قوله في «تغيير التنقيح»: «والأوّل أولى لما ذكره شمس الأئمة في «أصوله» أنّ الخبر المذكور - أي: حرٌّ- لا يصلح خبراً للثنين، ولا وجه لإثبات خبر يخالفه لفظاً؛ لأنّ العطف للتشريك في الخبر المذكور أو لإثبات خبر آخر مثله لفظاً ومعنى»⁽⁵⁾.

ولقد أتى بعبارة شمس الأئمة ردّاً لصاحب «التوضيح» في دعوى تفردّه بهذا الوجه، حيث قال: «وهذان الوجهان تفردّ بهما خاطري»⁽⁶⁾، وقد أشار في هامش «تغيير التنقيح» إلى هذا الغرض من التغيير حيث قال: «ردُّ لصاحب التوضيح في دعوى تفردّه بهذا الوجه»⁽¹⁾.

(1) ابن كمال، المصدر نفسه (س) [ق/9/ب].

(2) صدر الشريعة، المصدر نفسه (ص10).

(3) ابن كمال، المصدر نفسه [ق/8/أ].

(4) المصدر نفسه [ق/43/أ].

(5) المصدر نفسه [ق/76/أ].

(6) صدر الشريعة، «التوضيح لمن التنقيح» (204/1).

سابعاً: التّغيير من أجل تصحيح تقريرات وأجوبة صدر الشريعة.

ومثال ذلك: قال في «تغيير التنقيح»: «والعلم يُطلق على الظنّ» جواب دخل تقديره أنّ الفقه ظنّيّ فليَم أطلق لفظ العلم عليه، وأمّا الجواب عنه بأنّ الفقه مقطوع به فليس بصواب»، ويقصد بذلك تصحيح جواب صدر الشريعة⁽²⁾.

ثامناً: التغيير من أجل الحزم في مواضع تردّد فيها صدر الشريعة:

ومثال ذلك: أنّ صدر الشريعة ذكر أنّ من صيغ العموم النكرة الموصوفة بصفة عامّة، إلّا أنّه لم يضبط المسألة تماماً متى تكون النكرة الموصوفة للعموم ومتى لا تكون بحيث إنّ كلامه لا يخلو من استدراقات عليه.

وأما ابن كمال باشا فصلّ في هذه المسألة فقال: «والحقّ أنّ النكرة في غير سياق النفي قد تعمّ بحسب اقتضاء المقام إلّا أنّه يكثر في النكرة الموصوفة بالوصف العامّ»⁽³⁾. وغير ذلك من أنواع التّغييرات التي أحدثها ابن كمال باشا على كتاب «التنقيح» وشرحه «التوضيح» لصدر الشريعة، وهي تحتاج إلى دراسة مفردة، وأظنّ أنّ هذه الأنواع والأمثلة التي سقتها في هذا المطلب كافية في بيان منهجه وطريقته في التّغيير.

المطلب الثّاني: موقف العلماء من المنهج الذي سلكه ابن كمال باشا:

هذا المنهج الذي سلكه ابن كمال باشا قد انتقده عليه بعض أهل العلم، ولم يرتضوا منه صنيعه وتصرفه في هذه الكتب بالتّغيير والتّبديل، ولكلّ واحد وجهة نظره.

فذلك يقول حاجي خليفة عن صنيع ابن كمال باشا في كتابه «تغيير التنقيح»: «ولكنّ الناس لم يلتفتوا إلى ما فعله، والأصل باقي على رواجه، والفرع على التّنزل في كساده»⁽⁴⁾.

وقوله هذا في الحقيقة لا يُسلم له؛ وذلك أنّ العلماء والمحقّقين ناقشوا كلام ابن كمال باشا وتغييراته في هذا الكتاب وفي غيره، وهذا دليل على أنّهم التفتوا إليها لا كما يقول حاجي خليفة، ومن ذلك:

(1) ابن كمال، المصدر نفسه [ق/75/ب].

(2) صدر الشريعة، المصدر نفسه (32/1).

(3) ابن كمال، المصدر نفسه [ق/16/أ].

(4) حاجي خليفة، المصدر نفسه (498/1).

ما جاء في «شذرات الذهب» في ترجمة تاج الدين إبراهيم بن عبد الله الحميدي الحنفي (ت 973هـ)، قال: «وكتب حاشية على صدر الشريعة ردّ فيها على المولى ابن كمال باشا في مواضع كثيرة، ثم كتب رسالة وجمع فيها من مواضع ردّه عليه ستة عشر موضعاً، وقال في أول ديباجتها: اعلّموا معاشر طلاب اليقين، سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين، إنّ المختصر الذي سوّده الحبر الفاضل والبحر الكامل، الشهير بابن كما باشا رحمه الله، وسماه بـ «الإصلاح والإيضاح» مع خروجه عن سنن الفلاح والصلاح باشماله على تصرفات فاسدة واعتراضات غير واردة، من السّهو والزّلل، والخبط والخلل، لإتيانه بما لا ينبغي وتحزّزه عمّا ينبغي، مشتمل على كثير من المسائل المخالفة للشرع...»⁽¹⁾.

وجاء أيضاً في نفس هذه الترجمة: «وكتب حاشية على بعض المواضع من «شرح المفتاح» للسيد يردّ فيها على المولى ابن كمال باشا في المواضع التي يدّعي التّفرد فيها»⁽²⁾. وجاء أيضاً في «شذرات الذهب» عند ترجمة شهاب الدين أحمد بن عبد الأوّل القزويني (ت 966هـ): «وألف هناك كُتُباً، منها: «حاشية على شرح فرائض السّراجي» للسيد، ناقش فيها ابن كمال باشا»⁽³⁾.

وهذا كلّ دليل على أنّهم التفتوا إلى هذه التّغييرات، وإن كانوا ناقشوه فيها ولم يُسلّموا له بها.

ومما يدلّ على التفتاتهم إلى تلك التّغييرات التي أحدثها والتّحريرات التي أوردها نقل بعض العلماء عنه في كتبهم، واستفادتهم من أبحاثه وتحريراته، واقتباسهم منه في كلامهم، وقد يُشيرون إلى النّقل عنه ويُصرّحون بذلك وقد لا يُصرّحون، ومن الكتب التي وجدتها نقلت عنه وأشارت إليه:

1 _ كتاب «فتح الوّاهب في شرح رسالة الآداب»: للشيخ زاده أبي الفتح إسماعيل بن مصطفى الكلنوبي (ت 1205هـ)، فقد وجدته نقل عنه كما في قوله: «وإنّما التّرجيح بالقوّة، أي قوّة التّأثير كما في تغيير التنقيح»⁽⁴⁾.

(1) ابن العماد، المصدر نفسه (540/10).

(2) المصدر نفسه (541/10)، وانظر: طاشكبري زاده، المصدر نفسه (ص 371).

(3) ابن العماد، المصدر نفسه (504/10).

(4) الكلنوبي، الشيخ زاده أبي الفتح إسماعيل بن مصطفى، «فتح الوّاهب شرح رسالة الآداب» دار الكتب العلمية (ص 73).

وكما في قوله: «وفي تغيير التنقيح: شدّة الأثر باعتبار الوصف، وقوّة الثّبات باعتبار

الحكم، وكثرة الأصول باعتبار الأصل...»⁽¹⁾.

2_ كتاب «حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع»: لحسن بن محمد بن محمود العطار الشّافعي (ت 1250هـ)، فقد وجدته نقل عنه في موضعين وسماه بـ «شرح إصلاح التنقيح»:

الموضع الأوّل: عند الكلام عن صيغ العموم، تكلم عن صيغة (أي)، نقل كلاماً طويلاً عنه، حيث قال: «وفي شرح إصلاح التنقيح لابن كمال باشا: إذا قال أيّ عبيدي ضربك فهو حرٌّ فضربوه معاً، أو على الترتيب عتقوا جميعاً...»⁽²⁾.

الموضع الثّاني: في بعض مباحث القياس، حيث قال: «قال ابن كمال باشا في شرح إصلاح التنقيح: إنّ القياس يُفيد غلبة الظنّ أنّ حكم الشّرع في صورة الفرع هذا...»⁽³⁾.

3_ كتاب: «ردّ المحتار على الدر المختار» أو ما يُسمّى بـ «حاشية ابن عابدين»: للعلامة: محمّد أمين ابن عابدين الدّمشمقي الحنفي (ت 1252هـ)، فقد وجدته نقل عنه وصرّح بالنقل عنه في موضع واحد، وذلك في «مطلب في السنّة وتعريفها»، حيث قال: «... والتفّل: ومنه المندوب يُناب فاعله ولا يُسيء تاركه، قيل: وهو دون سنن الزّوائد، ويُردُّ عليه أنّ النّفل من العبادات وسُنن الزّوائد من العادات، وهل يقول أحد إنّ نافلة الحجّ دون التّيامن في التّنعل والترجّل، كذا حقّقه العلامة ابن كمال في تغيير التنقيح وشرحه»⁽⁴⁾.

4_ كتاب «نسمات الأسحار على شرح المنار» للعلامة ابن عابدين الحنفي، فقد وجدته نقل عنه وصرّح بالنقل عنه في موضع واحد، كما في قوله: «قال في تغيير التنقيح: لم يقل كما أصلي لأنّ فيه حرجاً عظيماً»⁽⁵⁾.

5_ كتاب «درر الحكّام في شرح مجلّة الأحكام»: لعلي حيدر خواجه أمين أفندي (ت 1353هـ)، فقد نقل عنه عند ذكره لشروط التواتر: «مستند على الحسن- يشترط أن يكون الخبر المذكور مستنداً على الحسن... (تغيير التنقيح وابن كمال)»⁽⁶⁾.

(1) المصدر نفسهن نفس الصفحة.

(2) العطار، حسن بن محمد بن محمود الشّافعي، «حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع» دار الكتب العلمية، (3/2).

(3) المصدر نفسه، (240/2).

(4) ابن عابدين، محمّد أمين الدّمشمقي، «حاشية ردّ المحتار على الدر المختار» دار الفكر- بيروت، (103/1).

(5) ابن عابدين، محمّد أمين الدّمشمقي «نسمات الأسحار على شرح المنار»، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية- كراتشي، (ص 27).

(6) علي حيدر، خواجه أمين أفندي، «درر الحكّام في شرح مجلّة الأحكام»، دار الكتب العلمية، (330/4).

خاتمة:

بعد النظر والتأمل في كتاب «تغيير التنقيح» في أصول الفقه لابن كمال باشا ودراسة جزء كبير منه دراسة فاحصة استنتج الباحث نتائج عدّة، وهذه أهمّها:
 _ أن ابن كمال باشا حاول أن ينحو منحى التجديد بشكل عامّ في شروحه على العديد من الكتب في مختلف العلوم؛ وذلك بسلوكه طريقة جديدة في خدمة المتون والمختصرات تختلف عن الطّريقة التي كانت سائدة في زمنه.

_ أن الأسلوب الذي سلكه يُعتبر أسلوبًا متميزًا فريدًا في بابهِ؛ بحيث لم يُسبق إليه، فإنّه كان يأتي إلى الكتب المهمة لمن سبقه، ثمّ يجري عليها تغييرات يرى أنّها جديدة بأن تُضاف إلى ما كُتب على الأصل إصلاحًا له وتقويماً، ويُبقي على ذلك الكتاب عنوانه الأصلي ويُضيف إليها كلمة «تغيير» أو كلمة «إصلاح» في أولها.

_ أن ابن كمال باشا في هذا الكتاب سلك هذا المنهج أو الأسلوب نفسه، حيثُ أحدث تغييرًا كبيرًا على كتاب «التنقيح» وشرحه المسّوّب «التوضيح» لصدر الشريعة، فناقشه وعارضه، وردّد عليه وتعبّقه في كثير من المواطن، وحرّر وحقّق متن التنقيح وشرحه.

_ أنّه لأجل هذا المنهج الذي انتهجه ابن كمال باشا نجده كثير الردود والانتقادات والاعتراضات والاستدراكات والتعقيبات على من سبقه، كما نجده في تعليقاته كثيرًا ما يُوهّم غيره وينسبه إلى الخطأ والغلط.

_ أن هذا المنهج التجديدي الذي سلكه قد ظهرت مظاهره وتنوعت أغراضه من خلال تنوع أشكال التغييرات والإصلاحات التي أحدثها على كتاب «التنقيح» لصدر الشريعة.

_ هذا المنهج الذي سلكه ابن كمال باشا قد انتقده عليه بعض أهل العلم، ولم يرتضوا منه صنيعه وتصرفه في هذه الكتب بالتغيير والتبديل.

وفي الأخير أوصي طلبة العلم بأهمية إثراء المكتبة الإسلامية وتوجيه البحوث الأكاديمية لمواصلة البحث في إبراز معالم التجديد ومظاهره عند ابن كمال باشا وغيره من العلماء، ومن ثمّة تقييمها وتثمينها.

ومن المواضيع المقترحة:

_ مظاهر التجديد في التأليف عند ابن كمال باشا من خلال كتابه «تغيير المفتاح» للسكاكي.

_ مظاهر التجديد في التأليف عند ابن كمال باشا من خلال كتابه «إصلاح الوقاية» لصدر الشريعة.

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبيه الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن

الحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع:

- 1_ طاشكبري زاده، أحمد بن مصطفى بن خليل (ت968هـ)، «الشّقانق النعمانية في علماء الدولة العثمانية»، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون طبعة وبدون سنة.
- 2_ اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي «الفوائد الهية في تراجم الحنفية»، عني بتحقيق وتعليق بعض الزوائد عليه السيّد: محمد بدر الدين أبو فراس النعماني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، بدون طبعة وبدون سنة.
- 3_ ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري (ت1089هـ) «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» حقّقه محمد الأرنؤوط، خرّج أحاديث عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط.1، (1406هـ-1986م).
- 4_ التميمي، تقي الدّين بن عبد القادر الدّاري الغزي (ت1005)، «الطبقات السّنية في تراجم الحنفية»، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، الرياض، ط.1، 1403هـ-1983م.
- 5_ الغزي، نجم الدّين بن محمد (ت1061هـ)، «الكواكب السّائرة بأعيان المئة العاشرة»، المحقق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط.1، 1418هـ-1997م.
- 6_ الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس (ت1396هـ)، «الأعلام»، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط.15، 2002م.
- 7_ كحالة، عمر بن رضا بن محمد الدمشقي (ت1408هـ)، «معجم المؤلفين»، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي-بيروت، (بدون طبعة وبدون سنة).
- 8_ الحموي، شهاب الدّين ياقوت الرومي (ت626هـ)، «معجم البلدان»، دار صادر، بيروت، ط.2، 1995م.
- 9_ القرشي، عبد القادر بن محمد بن نصر الله، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد-الهند، ط.1، (د.ت.).
- 10_ ابن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا (ت879هـ)، «تاج التراجم»، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ط.1، 1413هـ-1992م.
- 11_ الحنائي، علي بن أمر الله (ت979هـ)، «طبقات الحنفية»، المحقق: الدكتور صلاح محمد أبو الحاج، مركز العلماء للدراسات وتقنية المعلومات، ط.1، (د.ت.).
- 12_ حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني، «سلم الوصول إلى طبقات الفحول»، المحقق: محمود عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة إريسكا-إستانبول، (د.ط)، 2010م.
- 13_ صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود (ت747هـ)، «تنقيح الأصول»، راجعه وعلّق عليه وقام بتصحيحه الشيخ إبراهيم المختار أحمد عمر الجبرتي، المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر- القاهرة، 1356هـ.
- 14_ حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (ت1067هـ)، «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.
- 15_ ابن كمال باشا، أحمد بن سليمان الرومي (ت940)، «تغيير التنقيح»، نسخة بخط المؤلّف بمكتبة مراد ملا- تركيا رقم 630، ونسخة مخطوطة بالمكتبة السلبيمانية-تركيا (سنة 942هـ)، رقم: 350.
- 16_ الأزهري، محمد بن أحمد الهروي (ت370هـ)، «تهذيب اللغة»، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط.1، 2001م.
- 17_ الكلوني، الشيخ زاده أبي الفتح إسماعيل بن مصطفى (1205)، «فتح الوهاب شرح رسالة الآداب» تصنيف العلامة حسن باشا زاده، تحقيق: الشيخ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.).

- 18_ التفّازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت792هـ)، «شرح التلويح على التوضيح لمّتن التنقيح»، حقّقه وخرّج أحاديّته: الشّيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط.1، 1416هـ-1996م.
- 19_ العطار، حسن بن محمد بن محمود الشافعي(ت1250هـ)، «حاشية العطار على شرح الجلال المحلّي على جمع الجوامع» دار الكتب العلمية، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
- 20_ ابن عابدين، محمّد أمين ابن عابدين الدمشقي(ت1252هـ)، «حاشية ردّ المحتار على الدر المختار»، دار الفكر، بيروت، ط.2، 1412هـ-1992م.
- 21_ ابن عابدين، محمد أمين الدمشقي(ت1252هـ)، «نسمات الأسحار على شرح المنار»، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية-كراتشي-باكستان، ط.3، 1418هـ.
- 22_ علي حيدر، خواجه أمين أفندي (ت1353هـ)، «درر الحكام في شرح مجلّة الأحكام»، تحقيق وتعريب: المحامي فهيم الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)